المملكة المغربية
البرلمان
مجلس النواب

فريق العدالة والتنمية
Groupe de la Justice et du Développement

الرؤية الإستراتيجية لإصلاح منظومة التربية والتكوين بين إكراهات التنزيل وآفاق التطوير

أشغال اليوم الدراسي المنظم من طرف فريق العدالة والتنمية

الثلاثاء 19 دجنبر 2017

الدورة الخريفية 2017
السنة التشريعية الثانية : 2017 - 2018
الولاية التشريعية العاشرة : 2016 - 2021

الفهرس

مقدمة 5

كلمة الدكتور عبد الله بووانو، نائب رئيس فريق العدالة والتنمية 7

كلمة الدكتورة رحمة بورقية، مديرة الهيئة الوطنية للتقييم 10

كلمة السيد محمد الأعرج، وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي بالنيابة 15

كلمة السيد خالد الصمدي، كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي 22

كلمة السيد عبد الناصر ناجي، خبير تربوي 27

كلمة الدكتور محمد الدريج، أستاذ بجامعة محمد الخامس - الرباط 33

كلمة الدكتور أبو زيد المقرئ الإدريسي، نائب برلماني 40

كلمة السيد حسن عديلي، نائب برلماني وعضو مجلس جهة مراكش آسفي 44

التوصيات 48

ألبوم صور من اليوم الدراسي 51

منشورات الفريق 56

مقدمة

انطلاقا من الدور المحوري الذي تلعبه المدرسة داخل المجتمع، واعتبارا لدورها في تكوين وتخريج مواطني ومواطنات الغد وتحقيق أهداف التنمية المواطنة المستدامة، وتفاعلا مع النقاش العمومي الدائر اليوم حول واقع المنظومة التعليمية ببلادنا وواقع المدرسة العمومية المغربية، وخاصة بعد الإعلان عن الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015 - 2030 كخطوة عملية في اتجاه إعادة صياغة قضية التعليم ضمن أولى الأولويات والانشغالات الوطنية.

ووعيا من فريق العدالة والتنمية بمجلس النواب، أن مقاربات الإصلاح كما تقترحها الرؤية الاستراتيجية، لا يمكن أن تجد طريقا للتنزيل الناجع والفعال إلا إذا واكبها نقاش عميق ومسؤول يلامس مختلف القضايا التي تؤطر البيئة الحاضنة للفعل الإصلاحي، بدءا من مقاربة الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع باعتباره الفاعل الأساس والمستهدف الأول من السياسات العمومية والمحرك الرئيسي لخطط الإصلاح وتفاصيله، مرورا بمناقشة السبل الكفيلة بإرساء تلك السياسات لتكون أكثر فعالية واستدامة، وما يقتضيه كل ذلك من حاجة إلى مجهود تشريعي يمكن من إنتاج الترسانة القانونية المؤطرة لمشاريع الإصلاح، وهو الدور المنتظر من المؤسسة التشريعية خاصة خلال هذه الولاية والتي نأمل أن تتميز بمناقشة وإقرار القانون الإطار لمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي الذي يعد القانون الأول من نوعه في تاريخ الإصلاحات التربوية للمملكة.

وإسهاما في الجهود الوطنية لإنجاح هذا الإصلاح الذي يمس أحد الحقوق الأساسية وهو الحق في التعليم، تأتي أهمية عقد فريق العدالة والتنمية بمجلس النواب لهذا اللقاء الدراسي الهام لمناقشة الخيارات الكبرى لهذه الرؤية الإستراتيجية وفق مقاربة موضوعية تلامس المضامين وتستشرف آليات التنزيل، وذلك من منطلق استحضار الأدوار التشريعية والرقابية لمؤسسة البرلمان في إصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي.

وانطلاقا من هذه المعطيات ونظرا لعدم كفاية لقاء دراسي واحد للإحاطة بجميع القضايا الكبرى التي تتضمنها الرؤية الاستراتيجية للإصلاح فضل الفريق التركيز على ستة محاور وهي :

1 - الحصيلة الأولية لتنزيل الرؤية الإستراتيجية لإصلاح منظومة التربية والتكوين - وزارة التربية الوطنية نموذجا : وقد ركز هذا المحور على عرض مقتضب لأهم التدابير والمشاريع الرامية إلى تنزيل الرؤية الاستراتيجية، وما تم تحقيقه فعليا على أرض الواقع من أجل أجرأة الخيارات الكبرى التي جاءت بها الرؤية، في انتظار ترجمتها إلى قانون إطار ملزم لجميع الأطراف.

2 - الرؤية بين الملاءمة الدستورية والنجاعة التشريعية - القانون الإطار : وقد ركز هذا المحور على توضيح العلاقة بين ما سطرته الرؤية من خيارات إستراتيجية وما نصت عليه الوثيقة الدستورية من ثوابت وتوجهات ملزمة للأمة المغربية، بالإضافة إلى تدارس السبل الممكنة لضمان نجاعة التشريع المرتبط بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي انطلاقا من بلورة قانون إطار يحدد الأهداف الكبرى للإصلاح ويؤطر بشكل ذكي جميع أوراشه، ومرورا بوضع مخطط تشريعي يواكب الإصلاح في مختلف محطاته، وانتهاء بإرساء الدعامات الضرورية لنظام رقابي مواكب لصيرورة تنزيل الرؤية الاستراتيجية.

3 - الرؤية ومقومات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية : وركز هذا المحور على إجراء قراءة فاحصة لمضامين الرؤية من أجل الخروج بخلاصات واضحة حول ما تقدمه الرؤية من خيارات كبرى واقتراحات إستراتيجية ومدى فاعليتها لتحقيق ما هو مطلوب، لجعل منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي قاطرة فعلية للتنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وعلاقة المسألة التعليمية بالنموذج التنموي الذي تنشده بلادنا باعتبار التعليم أهم مداخل بناء النموذج التنموي الجديد.

4 - الرؤية الإستراتيجية وسؤال البحث التربوي : وذلك لمساءلة مضامين الرؤية وما تحمله من جديد أو غياب فيما يتعلق بالبحث التربوي.

5 - الرؤية والسياسة اللغوية : ويروم هذا المحور طرح سؤال السياسة اللغوية التي تبنتها الرؤية الإستراتيجية في علاقتها بالاختيارات والثوابت الحضارية للمجتمع المغربي وما مدى قدرتها على المزاوجة بين متطلبات الحفاظ على الهوية الوطنية من جهة، وتحقيق الانفتاح اللازم من جهة أخرى.

6 - الرؤية وأدوار الهيئات الترابية - مجالس الجهات نموذجا - : وينتظر من هذا المحور تسليط الضوء على آفاق بناء نموذج جديد تكون فيه الجهة أداة رئيسة في تأهيل وتطوير المنظومة التربوية والوقوف على بعض المبادرات التي تقوم بها بعض مجالس الجهات للتأسيس للنموذج المنشود.

لكل ذلك نرجو أن يكون هذا الإصدار إضافة نوعية لإسناد العمل البرلماني خلال مناقشة القانون الإطار المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، ومعينا للباحثين والمتخصصين في مسألة إصلاح التعليم.

والله الموفق وهو الهادي إلى سواء السبيل

د. إدريس الأزمي الإدريسي
رئيس فريق العدالة والتنمية

كلمة الدكتور عبد اللّه بووانو

نائب رئيس فريق العدالة والتنمية

باسم الله الرحمن الرحيم

السيد الوزير المحترم ؛
السادة والسيدات النواب والنائبات المحترمين ؛
السادة الأطر، المحاضرين الكرام ؛
السادة والسيدات مختلف أعضاء هيئة التدريس المحترمين ؛
السادة والسيدات الحضور الكريم ؛

نرحب بكم في أشغال هذا اللقاء الدراسي الذي ينظمه فريق العدالة والتنمية بمجلس النواب في إطار سلسلة الأيام الدراسية التي ينظمها الفريق لتحقيق عدة أهداف :

أولها : التواصل مع الهيئات المعنية بأشغال هذا اليوم الدراسي ؛

ثانيا : لكي لنطلعكم كبرلمان على انشغالاتنا وتساؤلاتنا ؛

ثالثا : لاعتقادنا أن البرلمان مؤسسة تستحق أن تحتضن مثل هذه المبادرات.

واليوم نعقد هذا اليوم الدراسي حول إصلاح منظومة التربية والتكوين إيمانا منا بأنه لا تقدم إلا بتقدم العنصر البشري ولا تقدم للعنصر البشري إلا بتقدم التربية والتكوين، بشهادة عدد من الدراسات التي تمت حول النموذج التنموي وحول انتقال المغرب الى منظومة الدول الصاعدة.

وهنا أشير الى دراسة قمنا بها في سنة 2013 في إطار فريق العدالة والتنمية حول النموذج التنموي، والتي كان من خلاصاتها الكبرى هو تحدي التربية والتكوين أو تحدي تأهيل العنصر البشري، كما أشير الى دراسة أخرى تمت سنة 2014 قامت بها الدولة المغربية بتنسيق مع بنك التنمية الإفريقي حول تحديات النمو والتي كان من خلاصاتها كذلك التحدي المرتبط بالتربية والتكوين أو تأهيل العنصر البشري.

اليوم نعقد هذا اللقاء لكي نسهم في الإجابة على هذا التحدي، تحدي تأهيل العنصر البشري ليكون في مستوى التنمية والتقدم الذي نرجوه لبلادنا.

طبعا بلادنا مرت بعدة أوراش لإصلاح المنظومة منذ الستينات (60) إلى اليوم، كان آخرها الإستراتيجية التي اشتغل عليها المجلس الأعلى للتعليم سنة 2015 والتي أفرزت رؤية 2015 - 2030، هذه الرؤية التي خضعت للنقاش والدراسة داخل المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، لكن كذلك كانت حاضرة ضمن انشغالاتنا من خلال رقابتنا على الحكومة ومن خلال الأيام الدراسية التي نظمت ليس فقط من طرف فريق العدالة والتنمية بل من طرف فرق أخرى وفاعلين آخرين.

هذه الرؤية اليوم التي قدمت منذ سنة ونصف أمام جلالة الملك، اليوم نحن مع بداية تنزيلها وبالتالي السؤال المطروح اليوم ليس فقط حول مضمون هذه الرؤية ولكن أهدافها وآفاقها، ثم التحديات التي تواكب هذه الرؤية من جميع الجوانب سواء الاجتماعية أو الاقتصادية أو الثقافية أو جوانب البحث العلمي أو جوانب أخرى، يعقد فريق العدالة والتنمية بمجلس النواب هذا اللقاء الدراسي اليوم لتسليط الضوء على كل هذه الجوانب وأملنا أن يكون ناجحا وأكيد هو ناجح منذ البداية بحضور هذه الوجوه الطيبة.

فبسم الله وعلى بركة الله نبدأ أشغال هذا اليوم الدراسي وأعطي الكلمة لرئيس الجلسة النائب رشيد القبيل ليترأس أشغال هذا اللقاء.

كلمة الدكتورة رحمة بورقية

مديرة الهيئة الوطنية للتقييم

(المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي)

السادة الوزراء ؛
السيد رئيس فريق العدالة والتنمية ؛
السيدات والسادة أعضاء البرلمان المحترمين ؛
الحضور الكرام ؛

أود أن أشكر فريق العدالة والتنمية بالبرلمان على دعوة السيد عمر عزيمان، رئيس المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي الذي تعذر عليه الحضور نظرا لتزامن هذا اليوم الدراسي مع التزام تم ترتيبه سابقا.

يسعدني أن أساهم في هذه المبادرة الحميدة، وفي النقاش حول موضوع يوليه المجلس أهمية كبرى ألا وهو : الرؤية الإستراتيجية لإصلاح منظومة التربية والتكوين على ضوء الإكراهات التي تحيط بالتفعيل وبمآله.

أهنئكم باسم المجلس على اختيار الموضوع وعلى جعل الرؤية الإستراتيجية، في اهتمامكم ومنطلقا لتفكيركم في قضايا التربية والتعليم والبحث العلمي.

لقد ترسخ، لدينا جميعا، الوعي بأن إصلاح التربية والتعليم والبحث العلمي هو منطلق وأساس كل الإصلاحات التي نطمح أن نحققها في مختلف الميادين : الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في بلدنا. فعلى الرغم من كل الجهود التي تبذل، من طرف المشرفين على القطاع، وإرادتهم لتحقيق الطفرة النوعية التي يقتضيها الوصول إلى تعليم جيد بمقتض معايير الجودة، فجل الدراسات والمعطيات تذكرنا أن ضعف أداء منظومتنا التربوية ما زال قائما، بفعل ما تراكم من عجز أدى إلى تعقيد حصر الأولويات والاهتداء إلى المداخل الأساسية البنيوية لإصلاح، التي من شأنها إحداث ديناميكية التغيير المنشود.

وبدون أن نبخس الدور الذي لعبته المدرسة المغربية والجامعة في تعليم وتكوين الأجيال التي تعاقبت منذ الاستقلال، وما يبذله المسؤولون والفاعلون في القطاعات المشرفة على التربية والتعليم والبحث العلمي، والمبادرات الجيدة والنيرة التي نجدها في المنظومة نفسها، علينا أن نقر بالتحديات التي تواجه بلدنا، وهي تعرف تحولات اقتصادية واجتماعية عميقة، مما يجعلها في حاجة إلى تربية وتعليم جيدين في مستوى تطلعات المغاربة وفي مستوى التوجهات والمشاريع الكبرى التي يقودها جلالة الملك، مما يتطلب إنتاج الكفاءات وتعليم الشباب وتأهيله بقدرات فاعلة، وتربيته على قيم المواطنة التي تقوي الرابط الاجتماعي بين المغاربة.

وكما تعلمون، ترسم الرؤية الإستراتيجية للمجلس 2015 - 2030 التوجهات الكبرى لإصلاح التربية والتكوين والبحث العلمي في بلدنا، ولقد مرت ثلاث سنوات على بلورتها، وعلينا أن نسائل أنفسنا : هل حددنا لها المقومات الأساسية لكي نضع نظامنا التربوي فوق سكة الإصلاح ؟ أم أن واقع نظامنا التعليمي دخل في دوامة ومسار، لا يمكن أن يخرج منه بحكم ضعف التعبئة الشاملة والوطنية حول تغيير منشود، يكون له مفعول على تربية وتعليم أبنائنا ؟

إن السؤال الذي يطرحه هذا اليوم الدراسي، أي دور للرؤية ؟ يستدعي الجواب بالعودة إلى مهمة تلك الرؤية، والتي تستمدها من مهام المجلس، وإلى دورها في هذه اللحظة التاريخية من تاريخ منظومتنا التربوية. إن الرؤية تصور، مفكر فيه، لخيارات التربية والتكوين والبحث العلمي في 2015 ولقد أضحت تلك الخيارات أساسية وضرورية لكل بناء تربوي تعليمي في بلد يتطلع أن يكون من البلدان الصاعدة.

إن الخيار الأول للرؤية هو الإنصاف، لأن منظومتنا التربوية غير منصفة، لأنها مازالت تقذف خارج الأقسام وجدران المدارس شريحة من الأطفال لم يبلغوا بعد خمسة عشر سنة، في العالم القروي وفي مناطق الهشاشة الاجتماعية، ولا تستطيع أن تحتفظ بهم ليستفيدوا من الحق في التربية والتعليم والتكوين. فنحن نعلم، أنه لا يمكن أن نعيش الحاضر ونواجه المستقبل بمدرسة لا تمنح كل أبناء هذا الوطن الحق في التربية.

إن مواطن عدم الإنصاف متعددة، ولقد أوصت الرؤية ببعض الرافعات، التي يمكن اعتبارها أساسية لمعالجة مظاهر عدم الإنصاف، وكل تخلي عنها سنعمق الفوارق الاجتماعية، لأن التربية والتعليم هما أساس كل استثمار في الرأسمال البشري.

كما جعلت الرؤية بعض الخيارات الجوهرية للتربية والتعليم تنتظم حول أساس ثان وهو الجودة، نظرا لكون المغرب حقق خلال العقود الأخيرة، تقدما كميا على مستوى الولوج إلى الابتدائي، غير أن جودة التعليم لم تعرف تغييرا عميقا، كما يتجلى في المستوى التعليمي المتدني الذي أضحى يلاحظ في الخريجين، وفي الانقطاع المدرسي الذي يغذي باستمرار ظاهرة الأمية، تلك الأمية التي تقصي شريحة كبيرة من المغاربة من الكرامة التي يمنحها التعليم، فالتربية والتعليم هي الركائز الأساسية لبناء قدرات الفرد.

إن جودة التعليم رهينة بجودة التعلمات ومكتسبات التلاميذ.

لقد أصبحت الدراسات حول مكتسبات التلاميذ مقياسا ونتائجها مؤشرا أساسيا للحكم على جودة التعليم والمضامين والمناهج، وعلى أداء الأساتذة، وعلى أداء المنظومة التربوية، وعلى السياسة التعليمية. ومن المعلوم أن كل الدراسات سواء منها الدولية أو البرنامج الوطني لتقييم مكتسبات التلاميذ في 2016 تبين النقص الكبير في جودة تعليمنا والذي يكلفنا ماديا واجتماعيا وحضاريا.

يبدأ توطين الجودة في تكوين الأساتذة وأطر التأطير)التكوين الأساسي والتكوين المستمر (الذي يرفع ويقوي قدراتهم وأدائهم وقيمتهم، ومن مناخ المدرسة وأدائها، كما يكمن توطين الجودة في حكامتها، وفي ريادتها بأداء يتخلى عن الأساليب المركزية المفرطة لتدبير المنظومة التعليمية، وفي التسلسل الهرمي لاتخاذ القرار من الأعلى إلى الأسفل ؛ وفق مبدأ المسؤولية مع إعمال مبدأ التقييم الداخلي والخارجي على جميع المستويات.

إن العمل وفق مبدأي الإنصاف والجودة لمن شأنه الارتقاء بتعليمنا، بل الارتقاء بالفرد والمجتمع.

لقد اعتمدت المبادئ التي بنيت عليها الرؤية والتوصيات التي جاءت بها، على تقييم لعشرية الميثاق، وعلى استقراء آراء الفاعلين السياسيين والنقابيين، وعبر اللقاءات الجهوية، وعبر النقاش الجدي والوطني لأعضاء المجلس، بمختلف تياراتهم ومهامهم، لبلورة اختيارات الرؤية لإصلاح المدرسة والجامعة. ولقد صيغت تلك التوصيات في رافعات تقاسمتها كل مكونات المجلس. وبهذا يجسد المجلس التوافق المجتمعي حول رافعات الرؤية.

وإذا كان المجلس يسعى إلى أن تكون الرؤية أساسا لإصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، يمكن أن نتساءل عن دور المجلس بعد الرؤية. انطلاقا من مهمته الدستورية، ومن المهام التي يخولها له القانون المنظم له، وهي مهام إبداء الرأي والاستشارة والتقييم، سيتابع من موقعه و وفق مهامه مسار تفعيل الرؤية.

فالمجلس سيتابع هذا التفعيل بإصدار الآراء وإنجاز دراسات حول القضايا التي تحتاج إلى تشخيص وإلى توجهات إستراتيجية معمقة حول قضايا تتطلب التعميق اعتمادا على المعطيات والدراسات وعلى التقييم.

كما أنه، وهو يستخلص الدروس من تفعيل الميثاق، سيتابع تفعيل الرؤية بالعمل وفق مهمته التقييمية. ولقد وضعت الهيئة الوطنية للتقييم، وهي جهاز المجلس المكلف بذلك، خطة متكاملة للتقييم في أفق 2030، ببرنامج يواكب التفعيل، وبمحطات سنوية ومتعددة السنوات، ترسخ الهيئة من خلالها مبدأ وثقافة التقييم[1].

ولقد أضحى التقييم آلية أساسية لقياس فعالية وأداء المنظومة التربوية، نحن نعلم أن لمؤسستكم التشريعية مهمة تقييم السياسات العمومية، وهو دور يمكن أن تتظافر حوله جهودكم وجهود المجلس الأعلى من أجل تتبع الإصلاح، ويمكن أن نعتبر أن التقييم هو آلية لتحصين الرؤية ودعم التفعيل.

وفي هذا السياق، يجب أن أوضح أن التقييم الذي يتبناه المجلس يقوم على فلسفة دعم المنظومة التربوية وعلى مقاربة بيداغوجية، لأن كل تغيير إلا و يحتاج لبيداغوجية التغيير، فالتقييم هو آلية لليقظة ولمواكبة التفعيل لتصحيح المسار وتسريع الإنجاز، فهذه اليقظة التي يتبناها المجلس لن تحقق الأهداف المرسومة لها بدون أن تسعى إليها القطاعات الحكومية وتدعمها بروح من التشارك والتكامل، لكي تتحقق الالتقائية حول الإصلاح بين المجلس الأعلى للتربية والتكوين والقطاع الحكومي المكلف بالتربية والتكوين المهني والبحث العلمي.

إن هذه الرؤية التي بلورتها مؤسسة دستورية، وصيغت بمنهجية تشاركية، تحتاج إلى تحصين لكي نضمن تفعيلها ونستحضر الإكراهات للعمل على تجاوزها وذلك بـ :

أولا : يجب أن نستخلص الدروس من الإصلاحات الماضية المتتالية، فخيارات الميثاق كانت جيدة، غير أنها لم تحدد لها الإجراءات العملية القابلة للتنفيذ، بحيث ظلت مقترحاتها موضع تردد بدون أن تحقق الأهداف التي رسمت لها.

تحتاج الرؤية إذن لترجمة إجرائية قابلة للإنجاز ومعلن عنها لكل الفاعلين، تحدد مددها الزمنية بمؤشرات خاضعة للتقييم، لكي يتابع الكل ماذا تحقق مما أعلن عنه من إجراءات.

ثانيا : نحن في حاجة إلى حشد الدعم والتعبئة الوطنية حول المدرسة المغربية والتي بدونهما لن تنجح الإصلاحات، ولن ننهض بتنمية بلدنا ولن نقوي مكانتنا بين الأمم.

ثالثا : إن الرؤية الإستراتيجية للمجلس هي تعاقد معنوي، غير أن ذلك التعاقد يحتاج إلى إطار قانوني لتحصينها ولضمان استمرارية التوجهات والخيارات الأساسية لإصلاح منظومتنا التربوية، وذلك بإخراج القانون إطار الذي تنص عليه الرؤية، إلى حيز الوجود. فالتحصين القانوني يمنح الإلزامية القانونية لمقتضياته الأساسية والبنيوية، ولما لمؤسستكم التشريعية الموقرة، التي تجمع ممثلي الأمة، دور أساسي وحاسم في هذا التحصين لضمان الاستمرارية لخياراتنا الكبرى، وأملنا أن يتم التعجيل بإصدار القانون الإطار، لأن قضية التربية والتكوين هي القضية الوطنية الثانية بعد قضية وحدتنا الترابية، هي قضيتنا جميعا وقضية مصير أجيال المغرب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

كلمة السيد محمد الأعرج

وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي بالنيابة

« الحصيلة الأولية للتنزيل : وزارة التربية الوطنية نموذجا »

باسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد رئيس المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي ؛
السيد رئيس فريق العدالة والتنمية ؛
السيدات والسادة أعضاء الفريق ؛
السادة المتدخلون الأفاضل ؛
حضرات السيدات والسادة ؛
أيها الحضور الكريم.

يسعدني أن أشارك في أشغال هذا اليوم الدراسي حول تنزيل الرؤية الإستراتيجية لإصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، منوها بهذه المبادرة الطيبة لفريق العدالة والتنمية، التي ستتيح لنا فرصة للنقاش، وتبادل الآراء، حول تنزيل هذا الإصلاح الجوهري.

ويطيب لي، بهذه المناسبة، أن أتقدم بخالص الشكر للسيد رئيس الفريق على دعوته الكريمة، وأن أعبر عن تقديري للمجهودات القيمة لمنظمي هذا اللقاء، ولحسن اختيارهم للمواضيع الأساسية لأشغاله، التي تلامس تنزيل الإصلاح من زوايا متعددة، ستوفر لنا صورة متكاملة حول هذا الورش الوطني الكبير الذي يضعه صاحب الجلالة نصره الله في قائمة الأسبقيات الوطنية بعد قضية الوحدة الترابية.

حضرات السيدات والسادة ؛

منذ اعتماد الرؤية الإستراتيجية للإصلاح، انخرطت الوزارة في صيرورة عملية لأجرأتها الفعلية، وتنزيلها الميداني، من خلال بلورة خطط عمل إجرائية، تعتمد في مقوماتها المنهجية على مرتكزين جوهريين :

1. الشمولية والنسقية في التنزيل، باستحضار مختلف أهداف الإصلاح المرتبطة بالإنصاف وتكافؤ الفرص، والجودة، والارتقاء الفردي والمجتمعي ؛

2. التدرج في التنفيذ، وتحديد وإعادة ترتيب الأولويات برسم كل مرحلة من مراحل الإنجاز، لضمان أكبر قدر من الفعالية والنجاعة في التنفيذ.

وانطلاقا من ذلك، وبعد أن عملت الوزارة في مرحلة سابقة على التنزيل الأولي لمجموعة من أهداف الرؤية الإستراتيجية من خلال "التدابير ذات الأولوية"، وضعت الوزارة حافظة للمشاريع الإستراتيجية المندمجة، تراعي الأفق البعيد للإصلاح الذي يمتد إلى غاية سنة 2030، ثم قامت بعد ذلك، بتحضير المخطط التنفيذي للبرنامج الحكومي برسم الفترة 2016 - 2021، علما أن البرنامج الحكومي استند في توجهاته على مرجعية الرؤية الإستراتيجية.

وإمعانا في ترتيب الأولويات ارتباطا بمواعيد الدخول المدرسي، فقد اعتمدت الوزارة برنامج عمل متعدد السنوات، يحدد أولويات العمل برسم كل موسم دراسي برسم الخمس سنوات الحالية والمقبلة.

هذا بخصوص صيرورة ومنهجية التنزيل المعتمدة، أما فيما يتعلق بالحصيلة الأولية للأجرأة الفعلية للرؤية الإستراتيجية، ومراعاة لوقت المداخلة، فسوف أقتصر على بعض المنجزات والأوراش الأساسية المفتوحة ارتباطا بالمجالات المحورية للإصلاح.

حضرات السيدات والسادة ؛

فيما يتعلق بمجال الإنصاف وتكافؤ الفرص، فقد اتخذت الوزارة مجموعة من التدابير التي تروم تطوير العرض التربوي، وتحسين ظروف التعلم والتمدرس، وتعزيز جاذبية المدرسة، في أفق تحقيق الهدف الأسمى المتمثل في تعميم التعليم بفرص متكافئة. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى ما يلي :

1. مواصلة توسيع العرض من المؤسسات التعليمية، والتي بلغ عددها الحالي 10.915 مؤسسة، مما مكن من توفير 166.087 حجرة دراسية، إضافة إلى 868 داخلية.

2. تأهيل 9.917 مؤسسة تعليمية و799 داخلية وتجديد الأثاث المدرسي متمثلا في 350.000 طاولة و233.000 سبورة و146.500 مكتب للأستاذ، و146.500 كرسي.

3. اتخاذ التدابير اللازمة للحد من الاكتظاظ بالفصول الدراسية بهدف بلوغ 30 تلميذا بالقسم كحد أقصى بالسنة أولى ابتدائي، و36 تلميذا كحد أقصى بباقي المستويات، إلى جانب اعتماد القسم المشترك بمستويين دراسيين اثنين فقط وبأقل من 30 تلميذا. وهكذا، وبالسنة أولى ابتدائي، فقد بلغ المعدل الوطني للتلاميذ بالقسم الواحد 25 تلميذا، وبلغت نسبة الأقسام التي لا يتعدى عدد التلاميذ بها 34 تلميذا 92 % من مجموع الأقسام، وارتفع عدد الأقسام الدراسية (بالسنة الأولى ابتدائي دائما) بين الموسم الدراسي الحالي والموسم السابق بحوالي 5.600 قسم إضافي.

أما بباقي المستويات التعليمية، فيبلغ المعدل الوطني للتلاميذ بالقسم الواحد 30 تلميذا، وتبلغ نسبة الأقسام التي لا يتعدى عدد التلاميذ بها 44 تلميذا 98.8 %.

4. تعزيز خدمات الدعم الاجتماعي، حيث من المتوقع أن يصل عدد المستفيدين من المبادرة الملكية "مليون محفظة" برسم الموسم الدراسي الجاري، ما مجموعه 4262598 تلميذا، بالإضافة إلى 1410982 تلميذا مستفيدا من الداخليات والمطاعم المدرسية، و736380 تلميذا و830 474 أسرة مستفيدين من برنامج "تيسير".

5. استقبال تلاميذ 5 سنوات ونصف بالسنة أولى بمؤسسات التعليم العمومي.

وكما يعلم الجميع، فقد ظل الاكتظاظ بالفصول الدراسية، وتردي الفضاءات المدرسية، إشكالين بنيويين لازما المنظومة لسنوات عدة، وساهما في الحد من مردوديتها الداخلية والخارجية.

ويرجع الفضل في تحقيق هذه النتائج الأولية، إلى العناية الملكية السامية المتواصلة بالمنظومة، والدعم الحكومي لأوراش الإصلاح، بما مكن من توظيف 35 ألف مدرس خلال موسم دراسي واحد (موظفوا الأكاديميات بموجب عقود)، كما تهيأ الوزارة حاليا لتوظيف 20 ألف مدرس إضافي.

وستواصل الوزارة برسم الدخول المدرسي المقبل، الذي شُرِعَ في التحضير المبكر له منذ الآن، العمل على مواصلة تفعيل مختلف هذه الأوراش، إلى جانب تمكين الأساتذة الجدد من تكوين ملائم، لضمان ظروف جيدة للتعلم والتمدرس، تساهم في تحقيق أهداف الإنصاف والجودة على حد سواء.

حضرات السيدات والسادة ؛

فيما يتعلق بمجال تطوير النموذج البيداغوجي وتحسين جودة التربية والتكوين، فقد اتخذت الوزارة مجموعة من التدابير الرامية إلى تحسين الكفايات الأساس لتلاميذ التعليم الابتدائي، وتحسين الكفايات الأساس لتلاميذ التعليم الابتدائي، والانفتاح على المهن والاندماج في الحياة العملية، إلى جانب تعزيز التكامل بين مكونات المنظومة. وبهذا الخصوص، فقد عملت الوزارة بشكل أساسي على :

1. تفعيل الإطار المرجعي للتعليم الأولي، وإعداد منهاج التربية ما قبل مدرسية لفائدة الفئة العمرية من الأطفال 4 - 6 سنوات، لتشكل مرجعا لكل المتدخلين في مجال التعليم الأولي ؛
2. تحسين الكفايات الأساس لتلاميذ التعليم الابتدائي، عبر تطوير تدريس اللغة العربية بالسنة الأولى من السلك الابتدائي حسب الطريقة المقطعية (الأحرفية)، وإدراج اللغة الفرنسية في السنة الأولى من السلك الابتدائي (التعلم الشفهي) بداية من شهر شتنبر 2017 ؛
3. إدماج المقاربة الجديدة لتدريس وتعلم اللغات الأجنبية (Approche Actionnelle) في الطبعات الجديدة للكتاب المدرسي للمستويين الخامس والسادس ابتدائي (طبعات شتنبر 2017) ؛
4. تطوير الرصيد اللغوي لتلميذات وتلاميذ السلك الإعدادي من خلال أنشطة مدمجة في مواد العلوم والرياضيات بهدف تعزيز المهارات القرائية باللغة العربية لهذه الفئة ؛

5. إدماج المقاربة الجديدة لتعليم وتعلم اللغات الأجنبية (Approche Actionnelle) في الطبعات الجديدة للكتاب المدرسي للمستويات الثلاث بالسلك الإعدادي (طبعات شتنبر 2017) ؛
6. تكييف المنهاج الدراسي مع خصوصيات الأطفال في وضعية إعاقة بالسلك الابتدائي، من خلال إعداد الهندسة المنهاجية البيداغوجية بالنسبة لست إعاقات (التوحد، الإعاقة الذهنية، الشلل الدماغي، الإعاقة السمعية، الإعاقة البصرية واضطرابات التعلم) ؛
7. توسيع العرض بالنسبة لمسلك الباكلوريا المهنية في الثانويات التأهيلية ليصل مجموع التلاميذ بها إلى حوالي 30 ألف، وإحداث مسلكين جديدين «الاستقبال الفندقي» و«التدبير الإداري»، ينضافان إلى المسالك 19 المحدثة في الثلاث سنوات الماضية ؛
8. إحداث مسلك دولي بالسلك الإعدادي، لاستقطاب 5 % من تلاميذ السنة أولى بالثانويات الإعدادية العمومية، مع إدماج المسلك الدولي في 250 ثانوية إعدادية ؛
9. العمل على توسيع العرض بالمسالك الدولية في الثانويات التأهيلية المغربية لتشمل 57% من الثانويات التأهيلية (حوالي 25% من العدد الإجمالي لتلاميذ الثانوي التأهيلي).

حضرات السيدات والسادة ؛

بخصوص مجال تحسين حكامة المنظومة وتحقيق التعبئة المجتمعية حول الإصلاح، فقد كرست الوزارة مجهوداتها لتوفير مجموعة من المستلزمات الأساسية للإصلاح، متمثلة في تطوير القدرات المؤسسية والتدبيرية للمنظومة، وتكريس ثقافة الواجب وروح المسؤولية، وتطوير مقاربات وآليات العمل. ومن بين ما تم القيام به في هذا الصدد :

1. تقوية الهياكل التنظيمية الجديدة للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين والمديريات الإقليمية ؛
2. تعزيز أدوار واختصاصات الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين والمديريات الإقليمية، وخاصة في مجال تدبير الموارد البشرية ؛
3. مواصلة تقوية آليات الحكامة المالية للأكاديميات ؛
4. التحضير المبكر والاستباقي للدخول المدرسي. وقد شرعت الوزارة خلال الفترة ما بين شهري شتنبر ودجنبر من السنة الحالية، في تحضير الدخول المدرسي المقبل، وأنجزت مجموعة من العمليات التي عادة ما كانت تجرى في أواسط الموسم الدراسي (ما بين مارس ويونيو) وخاصة ما يرتبط منها بتدبير الموارد البشرية، وبتحضير الخرائط التربوية ؛
5. تتبع غياب التلاميذ وأطر التدريس بشكل يومي عبر منظومة مسار، باعتبار ذلك مدخلا أساسيا للحفاظ على الزمن المدرسي، وترسيخ ثقافة الواجب والانضباط ؛

6. ترشيد استعمال الموارد البشرية المتوفرة، من خلال الحرص على منح حصة كاملة لكل أستاذ ؛
7. العمل على الارتقاء بوظيفة تتبع ومصاحبة المؤسسات التعليمية من طرف هيأة التفتيش، من خلال تنظيم وظيفي يرتكز على تكليف مفتشين اثنين لكل 10 مؤسسات تعليمية ؛
8. ترسيخ العمل بمشروع المؤسسة وتقوية الكفايات التدبيرية وصلاحيات أطر الإدارة التربوية ؛
9. العمل على تعبئة شركاء المنظومة، خدمة لأهداف الإصلاح. وقد شكلت مناسبة تحضير الدخول المدرسي الحالي، وخاصة ورش تأهيل المؤسسات التعليمية، محطة بارزة في مسار التعبئة، حيث أبان الجميع، من أسرة تربوية وقطاعات حكومية وسلطات محلية ومنتخبين وفاعلين اقتصاديين وجمعيات المجتمع المدني وغيرهم من الشركاء، على مستوى عال من التعبئة والانخراط، لا يسعنا إلا أن نشيد به، وأن نحرص على استدامته وتقويته.

حضرات السيدات والسادة ؛

ما من شك في أن إصلاحا جوهريا بحجم إصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، لا بد أن تعترضه بعض الإكراهات والتحديات، التي يتعين العمل على تجاوزها بالموازاة مع التقدم في عملية التنزيل، ومن أبرز التحديات المطروحة :

1. مدى القدرة على توفير إطار تمويلي ملائم، يضمن تمويلا قارا ومنتظما للمنظومة، يرقى إلى مستوى طموحات وأهداف الإصلاح، ويسمح بتوفير مستلزماته البشرية والمادية واللوجستيكية ؛
2. مدى القدرة على تحقيق التعبئة المجتمعية حول أوراش الإصلاح. التعبئة المستدامة والناجعة، التي تجسد، بشكل فعلي وملموس، درجة الأولوية القصوى التي ينبغي أن يحظى بها إصلاح المدرسة المغربية، لجعلها فضاء لتكوين وتأهيل الرأسمال البشري الكفء، ورافعة أساسية لتحقيق أهداف التنمية البشرية والمستدامة ؛
3. مدى القدرة على إحداث تغيير قيمي وثقافي لدى مجموعة من الفاعلين والشركاء، يكرس لديهم، الاستشعار الذاتي للمسؤولية الفردية، والانخراط الطوعي في الإصلاح، بما يمكن من توسيع قاعدة المشاركة لإحداث التغيير ؛
4. مدى القدرة على تمكين المنظومة من التفرغ لمهامها البيداغوجية الأساسية، من خلال اضطلاع شركاء المنظومة الأساسيين، وخاصة على المستوى الترابي، بالمهام والوظائف الأخرى التي تخرج عن نطاق العمل التربوي.

وعلاقة بهذه التحديات، ستواصل الوزارة مجهوداتها من أجل قيادة ومواكبة التغيير، وتقوية التعبئة المجتمعية حول الإصلاح، باعتبارهما شرطان أساسيان من شروط النجاح.

وإن من شأن القانون-الإطار، والتفعيل الأمثل للجهوية المتقدمة، توفير أجوبة حقيقية حول بعض هذه التحديات الأساسية المطروحة.

كما أن مواكبة المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، لورش تجديد المدرسة المغربية، يوفر لنا سندا ودعما قويين للمضي قدما في تنزيل رافعات الإصلاح.

حضرات السيدات والسادة ؛

كانت تلكم، الخطوط العريضة لما تم القيام به، ولما هو طور الإنجاز ولبعض التحديات المطروحة، وأريد في ختام هذه المداخلة، أن أجدد شكري لفريق العدالة والتنمية على تنظيم هذا اللقاء، وأن أشكركم جميعا على حسن المتابعة، مع متمنياتي لأشغال هذه الندوة بالنجاح، خدمة لإصلاح المدرسة المغربية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

كلمة السيد خالد الصمدي

كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي

«الرؤية بين الملائمة الدستورية والنجاعة التشريعية : القانون الإطار نموذجا»

بداية أشكر فريق العدالة والتنمية على هذه المبادرة المحمودة لفتح النقاش حول مشروع القانون الإطار والرؤية الاستراتيجية لإصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي بصفة عامة.

كما أعتقد أن هذا اللقاء جاء في وقته وآوانه، ذلك أنه في تقديري جاء بين يدي تقديم مشروع القانون الإطار وبلورته من أجل أن يأخذ طريقه نحو المسطرة التشريعية.

ومبادرة مثل هذه تنضاف الى مبادرات أخرى ستسهم بكل تأكيد في رفع مستوى التعبئة الوطنية لهذا الموضوع.

ففي هذه السنة أتوقع في غضون الأسابيع المقبلة أن تنتهي الامانة العامة للحكومة من صياغة مشروع القانون الإطار الذي نادى به جلالة الملك بعد تسلمه لوثيقة الرؤية الاستراتيجية لمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي وبعد تسليمها الى السيد رئيس الحكومة وتكليفه بإعداد مسودة القانون الإطار.

ولهذا ستتمحور كلمتي حول ثلاث قضايا ؛

القضية الأولى

اليوم نحن أمام محطة مفصلية لأن هذا القانون هو تحول نوعي في تقديري نحو إصلاح المنظومة، ذلك لكوننا لم نتوفر منذ الاستقلال الى اليوم على قانون إطار ملزم.

فأقصى ما نتوفر عليه هي جملة من قرارات وتوصيات صدرت عن ملتقيات وطنية وأرقى ما توصلنا اليه كذلك وثيقة وطنية وهي ميثاق التربية والتكوين الذي كان ينص على مجموعة من التوصيات من ضمنها إصدار قانون اطار.

لكن في كل الأحوال وقبل أن أتحدث عن الرؤية لابد من الإشارة الى وثيقة ذات أهمية لا يمكن تجاهلها عند الحديث عن الرؤية، ألا وهي التقرير التحليلي الذي شخص وقارب مدى تحقق أهداف ميثاق التربية والتكوين منذ بداية اشتغاله الى سنة 2013، والذي أعدته السيدة رحمة بورقية مديرة الهيئة الوطنية للتقييم.

كذلك لا يعني صدور الرؤية الاستراتيجية لإصلاح المنظومة أن الميثاق أصبح ورقة تاريخية لا علاقة لها بالرؤية، بل لابد من قراءة متقدمة للرؤية والتي تؤكد على أن الميثاق يعد مرجعا أساسيا مع ما يقتضيه ذلك من ملاءمات مع ما ورد في الرؤية، بمعنى أننا اذا أردنا مناقشة مشروع مسودة القانون الإطار فعلينا استحضار هذه الوثائق الثلاث :

- الوثيقة الاولى وثيقة الميثاق الوطني للتربية والتكوين ؛
- الوثيقة الثانية وهي التقرير التحليلي الذي شخص وضعية المنظومة بإيجابياتها وسلبياتها ؛
- ثالثا وثيقة الرؤية الاستراتيجية نفسها.

وبالتالي نحن أمام محطة مفصلية ونوعية لا يمكن بحال من الاحوال أن لا ننخرط فيها كمؤسسة تشريعية أو أن لا نتحمل المسؤولية الكاملة في إدخال التعديلات والتصويبات والتدقيقات وكذلك الطموحات التي نتطلع اليها للارتقاء بالمنظومة التربوية.

القضية الثانية

اليوم هناك تحول كبير جدا على مستوى المنظور الذي أعدت به الرؤية الاستراتيجية، بحيث سينتقل بلدنا من اصلاح التعليم الى اصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي. ويمكن القول هنا بخصوص هذه المسألة أن بلدنا ضيع كثير من الفرص والطاقات والوقت عندما كانت القطاعات الثلاث منفصلة فيما بينها (التكوين المهني - التربية الوطنية - التعليم العالي)، وهنا صور كثيرة - أيها السادة والسيدات من الإكراهات التي تجدونها أمامكم لابد من تجاوزها حتى تتحقق هذه الالتقائية بين القطاعات الثلاث، فالأمر لن ينتهي بإصدار القانون الاطار ولكن المسطرة التشريعية ستكون سريعة جدا سواء على مستوى القوانين أو المراسيم من أجل تحقيق منظور هذه الالتقائية للنجاح بالارتقاء من منطق اصلاح التعليم إلى إصلاح منظومة التربية والتكوين.

لا أعتقد أن هذا القانون الاطار ينبغي أن يناقش في مجلسكم الموقر فقط مع القطاع الحكومي المتعلق بالتربية الوطنية والتعليم العالي والبحث العلمي فقط، بل جزء كبير يمكن مناقشته مع ثمانية عشر قطاعا حكوميا، مع طرح سؤال وحيد مفاده : ماهي علاقة كل قطاع من هذه القطاعات بنجاح أو فشل منظومة التربية والتكوين ؟

وفي هذا الإطار أعددنا لأجل ذلك تقريرا مفصلا يبين أن هناك ثمانية عشر (18) قطاعا حكوميا له صلة مباشرة بفشل أو نجاح منظومة التربية والتكوين وليس فقط القطاع الوصي، وفي هذا الإطار صدر مرسوم بإحداث اللجنة الوزارية الدائمة الخاصة بالتربية والتكوين يرأسها رئيس الحكومة تنعقد مرتين في السنة ودورها الاساسي مدارسة القضايا ذات الصلة بالمنظومة دون أن تكون لها صلة بالمناهج والبرامج وتكوين المدرسين.

لذلك إذا أردنا مناقشة القانون الإطار فعلينا مناقشته في ظل منظور منفتح من منطق إصلاح التعليم الى إصلاح منظومة التربية والتعليم والبحث العلمي.

وهناك لجنة وزارية دائمة أخرى تشتغل في المجال وستعقد قريبا لقاءها وهي اللجنة الوزارية الدائمة للبحث العلمي والإبتكار، إذن فهما لجنتان مختصتان في تنزيل مقتضيات الرؤية برمتها.

القضية الثالثة

أن جلالة الملك عندما استقبل مكتب المجلس الأعلى للتربية والتكوين وتسلم وثيقة الرؤية الاستراتيجية ثم سلمها لرئيس الحكومة، أصدر توجيهاته بتحويل الرؤية الى قانون إطار ملزم، وفي هذا الاطار شكل السيد رئيس الحكومة مباشرة بعدها لجنة على صعيد رئاسة الحكومة لهذا الغرض، وتشرفت بتنسيق أشغالها ضمت القطاعات المعنية إضافة الى المجلس الاعلى للتربية والتكوين، اشتغلت لمدة ستة (6) أشهر لإعداد المسودة الاولى وتم إحالتها على المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي والذي أصدرا رأيه مشكورا.

الآن المسودة أمام الأمانة العامة للحكومة لأخذ صيغتها القانونية النهائية وستعرف طريقها نحو مجلسكم الموقر لتأخذ المسطرة التشريعية طريقها.

كما أود الاشارة أيضا إلى أن هناك فرق بين بنية الرؤية الاستراتيجية وبنية القانون الإطار، فالرؤية بنيت بمنطق ليس بقطاعي حيث أن الرؤية الاستراتيجية أخذت منحى عرضانيا ووضعت أهدافا كبرى ورافعات للتغيير، ثم تحدثت عن عدة مواضيع كموضوع الجودة وغيره. في المقابل بنية قانون الإطار أخذت بعدا آخر هو البعد القطاعي لأننا سندخل مرحلة التطبيق، فالقانون الإطار حدد القضايا الكبرى ولم يدخل في التفاصيل والإجراءات لأن هذا من صميم السياسة العمومية حتى لا يكون هناك خلط بين التخطيط الاستراتيجي والذي يلعب المجلس الاعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي كمؤسسة استراتيجية دورا كبيرا فيه وبين الاجراءات التنفيذية التي تخضع للزمان والمكان والإمكانات والظروف والاكراهات، هذه القضايا لا يمكن أن تدخل في سياق هذا القانون.

الرؤية الاستراتيجية أيضا فصلت في قضايا وحسمت - لا أقول تشريعيا -، حيث وضعت اختيارات واضحة في قضايا معينة وبقيت قضايا أخرى هي الآن بصدد بلورة تفاصيلها وهنا أعطي بعض الامثلة : عند الحديث عن أهداف وغايات الإصلاح المجلس الاعلى للتربية والتكوين استمع وناقش طويلا واستند لمقومات الدستور ومرتكزات ميثاق التربية والتكوين وأعد ديباجة مهمة جدا، ناقش المجلس أيضا لغة التدريس وتدريس اللغات لهذا ستجدون في الرؤية هندسة لغوية دقيقة جدا، كذلك أعطت الرؤية أولوية كبيرة جدا لتكافؤ الفرص ولمحاولة إيجاد نوع من النسقية والاستفادة من المنظومة خاصة في العالم القروي حيث تم اعطاؤه أولوية كبيرة جدا.

بقيت أربعة قضايا الآن المجلس الاعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي منكب على إصدار تقرير مفصل حولها وهي التكوين المهني والتعليم العالي والتمويل ومنظومة القيم.

المهم هنا أن منظومة القيم أصدر بشأنها المجلس تقريرا، كما أصدر تقريرا آخر يتعلق بالتعليم العالي، كما أن الاشتغال مازال قائما على منظومة التكوين المهني والتعليم الخاص وكذا التمويل والذي ينتظر أن يصدر المجلس رأيه فيه قريبا.

أختم بقضية أخيرة، مفادها أن هذه المحطة هي مفتاح الإشتغال على هذا الموضوع بقوة وفعالية وبانخراط مجتمعي كبير إن على مستوى نواب الأمة كمؤسسة تشريعية أو على مستوى الحكومة أو على مستوى المجلس الاعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي في إطار دوره في المواكبة والتتبع والتقييم، لكي نقدم لبلدنا قانون إطار يكون في مستوى انتظارات المغاربة أجمعين من أجل الإقلاع بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي للآفاق التي ننشدها جميعا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

كلمة السيد عبد الناصر ناجي

خبير تربوي

«الرؤية الإستراتيجية ومقومات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية»

بداية أتقدم بجزيل الشكر لفريق العدالة والتنمية على دعوته للمشاركة في أشغال هذا اليوم الدراسي الذي يتناول موضوعا من الأهمية بمكان يتعلق بإصلاح منظومة التربية والتكوين.

مداخلتي سأحاول من خلالها أن أوضح الخيارات الكبرى للرؤية وعلاقتها بمقومات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في ظل مناقشة الرؤية الإستراتيجية وما وضعته من توصيات وخيارات وتوجهات، من أجل ضمان الارتقاء المجتمعي وخاصة ما يتعلق بضمان تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية.

في البداية لابد من التذكير بالسياق الذي نعرفه جميعا وهو أن هناك سمات أصبح يتسم بها مجتمع المعرفة في جميع المجالات نذكر من أهمها :

- الأزمات الاقتصادية العالمية والتحولات الإقليمية والدولية ؛
- التغييرات الاجتماعية والاقتصادية الهامة التي يعرفها العالم ؛
- متطلبات التأسيس لمشروع مجتمعي تنموي وحضاري ؛
- طموح المغرب للتواجد في مصاف الدول الصاعدة ؛
- واقع الوضعية التي تعيشها منظومة التربية والتكوين ببلادنا ؛
- حتمية الاستشراف والتخطيط الاستراتيجي في هذا المجال ذي الطبيعة المستقبلية ؛

غير أن الاستشراف يطلب الوعي بالتحديات المستقبلية التي يتوقع أن يعرفها العالم وبدأت تظهر بوادرها منذ الآن من قبيل :

- التلوث والتصحر وتهديد التنوع البيولوجي وارتفاع حرارة المناخ ؛
- تطوير القطاعات المعتمدة على المعرفة وارتفاع الطلب على الموارد البشرية المؤهلة ؛
- عصر الشبكات الذكية والذكاء الصناعي والتلاعب الجيني ؛
- ضعف المشاركة في الانتخابات، وبروز أشكال بديلة للمشاركة السياسية ؛
- ارتفاع عدد الأطفال الذين يعيشون مع أب واحد أو في أسر أعيد بناؤها يوما عن يوم ؛
- طغيان النزعة الفردية وتدهور الشعور بالانتماء إلى الجماعة وظهور مجتمع الشبكات الافتراضية ؛
- تكريس مجتمعات الاستهلاك وتعايش البطنة مع البطون الفارغة وتعميق التفاوتات الاجتماعية.

وكلها تحولات وتحديات تتطلب أن نكون قادرين على تأسيس مشروع مجتمعي كفيل برفع هذه التحديات وتحقيق التنمية التي هي أساس كل تقدم وحضارة، ونصبح بالتالي مؤهلين كي نلبي طموح المغرب الرامي إلى التواجد في مصاف الدول الصاعدة.

وهذا يتطلب كما شهدنا في الشهور القليلة الماضية التفكير في نموذج تنموي جديد، لكن مواجهة كل هذه التحديات يصطدم بواقع يتميز بمجموعة من الاختلالات والإشكالات المركبة تتجسد في العديد من المؤشرات الدالة، نذكر من بينها :

- ضعف إحداث فرص الشغل ؛
- مكانة هامة للقطاع الفلاحي في بنية الاقتصاد الوطني (12 % من الناتج الداخلي الخام) ؛
- ضعف قدرة المقاولات على المنافسة الدولية وعلى إحداث تحول بنيوي عميق ؛
- ضعف الإنتاجية بسبب عدم كفاية الموارد البشرية المؤهلة ؛

جدول 1 : متوسط سنوات الدراسة ومؤشر جيني للتربية بين سنة 1982 و2014.

السنة	1982	1994	2004	2014
متوسط سنوات التمدرس	1.94	3.13	4.04	5.64
مؤشر جيني للتربية	0.80	0.71	0.63	0.55

المصدر : حساب الهيئة الوطنية للتقييم اعتمادا على معطيات الإحصاء العام للسكان والسكنى للمندوبية السامية للتخطيط لسنة 1982 و1994 و2004 و2014

- ضعف التقائية السياسات العمومية ؛
- ضعف المردودية الداخلية للمنظومة ؛
- ضعف المردودية الخارجية للمنظومة ؛
- بلغ معدل الانخفاض السنوي للفقر متعدد الأبعاد 9,4 % حيث انتقل عدد الفقراء من 7,5 مليون فرد سنة 2004 إلى 2,8 مليون سنة 2014 ؛

جدول 2 : موقع المغرب مقارنة مع بعض الدول العربية (2014)

البلد	مصر	الأردن	الكويت	لبنان	المغرب	موريتانيا	فلسطين	اليمن	المملكة العربية السعودية	السودان	تونس	الإمارات العربية المتحدة	قطر
متوسط سنوات التمدرس	7.15	10.02	6.39	8.26	5.64	4.83	9.12	4.29	8.96	3.60	7.94	9.25	8.43

- يساهم الحرمان من التعليم بالنسبة للبالغين لوحده ب 34 % في الفقر على المستوى الوطني ؛

جدول 3 : متوسط سنوات التمدرس ومؤشر جيني للتربية في الجهات المغربية وترتيبها الدولي سنة 2014.

الجهة	متوسط سنوات التمدرس		مؤشر جيني للتربية	
	القيمة	الرتبة	القيمة	الرتبة
طنجة - تطوان - الحسيمة	5.18	144	0.54	150
الشرق	5.28	142	0.54	150
فاس - مكناس	5.47	138	0.54	150
الرباط - سلا - القنيطرة	6.35	128	0.49	148
بني ملال - خنيفرة	4.85	149	0.57	153
الدار البيضاء الكبرى - سطات	6.71	120	0.46	144
مراكش - آسفي	4.76	151	0.58	153
درعة - تافيلالت	5.17	144	0.54	150
سوس - ماسة	5.19	144	0.55	150
كلميم - واد نون	5.67	136	0.54	150
العيون - الساقية الحمراء	7.08	117	0.42	134
الداخلة - وادي الذهب	6.25	128	0.45	143
المغرب	5.64	136	0.55	150

المصدر : حساب الهيئة الوطنية للتقييم اعتمادا على معطيات الإحصاء العام للسكان والسكنى للمندوبية السامية للتخطيط لسنة 2014

- يساهم عدم تمدرس الأطفال بحوالي 21,3 % في مؤشر الفقر متعدد الأبعاد ؛
- إجمالا، العجز في التعليم يساهم بأكثر من النصف في الفقر متعدد الأبعاد 55%.
- ولمواجهة هذه التحديات هناك بعض المسارات الممكنة التي اعتمدتها عدد من الدول لإصلاح منظومتها التربوية، نذكر منها :
- المدارس المبدعة والمدارس المتعلمة ؛
- المعرفة الفاعلة والمعرفة الفكرية والمعرفة العلائقية، والبيداغوجيا الناجعة ؛
- التعلم الرقمي وشبكات التعلم والتعليم المشخصن ؛
- المدرسة المواطنة والديمقراطية المدرسية ؛
- المدرسة الداعمة للتنشئة الاجتماعية، ومدرسة الملاذ الاجتماعي، ومدرسة القيم الاجتماعية ؛
- تعزيز سلطة المدرسة وسلطة المدرس ؛
- التأثير الإيجابي المتبادل بين ثقافة المدرسة وثقافة المجتمع.

فما هي إذن الخيارات الكبرى للرؤية الإستراتيجية من أجل مواجهة التحديات التي ذكرنا ومحاولة سلك البعض من هذه المسارات التي قد تشكل حلولا ناجعة للإشكالات الكبرى التي يعرفها العالم؟

إن استقراء الرؤية الإستراتيجية 2015 - 2030 يمكن من الوقوف على مجموعة من الخيارات التي من شأنها تمكين المغرب من مقومات التنمية الشاملة والمستدامة، نذكر من بينها :

<u>خيارات داعمة للتنمية الاجتماعية</u>

- جعل التعليم الأولي إلزاميا للدولة والأسر، ودمجه التدريجي في سلك الابتدائي ؛
- تخويل تمييز إيجابي للتمدرس بالأوساط القروية وشبه الحضرية والمناطق ذات الخصاص ؛
- تأمين الحق في ولوج التعليم لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة أو في وضعيات خاصة ؛
- مواصلة الجهود الرامية إلى ضمان مقعد لكل طفل في سن التمدرس ؛
- بذل أقصى الجهود لضمان المواظبة واستدامة التعلم، والتصدي لكل أنواع الانقطاع والتكرار ؛
- تعزيز برامج الدعم التربوي والاجتماعي ؛

<u>خيارات داعمة للتنمية الاقتصادية</u>

- ملاءمة التكوينات مع المهن الجديدة والدولية والمستقبلية ؛
- تعميم الاستعمال الوظيفي لتكنولوجيا الإعلام والاتصال ؛
- ربط البحث والابتكار بالتنمية ؛

- تحقيق التقائية السياسات العمومية عبر تطوير سياسة عمومية منسجمة تجعل المدرسة في صلب اهتمامها ؛
- تأمين التعلم مدى الحياة ؛

خيارات داعمة للتنمية الثقافية

- تبوئ اللغة العربية واللغة الأمازيغية مكان الصدارة في الهندسة اللغوية ؛
- تقوية التمسك بثوابت الأمة المغربية : الدين الإسلامي - الوحدة الوطنية - الملكية الدستورية - الاختيار الديمقراطي - الهُوية المغربية الموحدة المتعددة المكونات والغنية الروافد والمنفتحة على العالم ؛
- ترسيخ فضائل المواطنة والديمقراطية والسلوك المدني ؛
- تقوية الاندماج الاجتماعي والثقافي للمتعلمين ؛
- تقوية الوظيفة الثقافية للمدرسة.

ولتفعيل هذه الخيارات في انسجام تام مع وظائف المدرسة المتمثلة في التنشئة الاجتماعية والتربية على القيم في بعديها الوطني والكوني، والتعليم والتعلم والتثقيف، والتكوين والتأطير، والبحث والابتكار، والتأهيل وتيسير الاندماج الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ؛ لا بد من توفير جملة من المستلزمات مرتبطة بالمنهاج، والحكامة الجيدة.

فالمنهاج يحدد الكفايات والمعارف المستمدة من المشروع المجتمعي للبلد، والبرامج والكتب المدرسية والوسائل والأدوات التعليمية والتجهيزات، وتنظيم الزمن المدرسي، ونظام التقويم والبنايات...، ونظام وآليات الدعم الاجتماعي والنفسي...، وهي عناصر أساسية تتكامل فيما بينها لتمكن المدرسة من تخريج المواطن ذي الملمح الذي يريده المجتمع والذي يمر عبر اكتساب الكفايات الأساس التالية :

كفايات مرتبطة ببُعد التنشئة الاجتماعية وتتمثل في

- القدرة على إقامة علاقات طيبة مع الآخرين ؛
- القدرة على التعاون ؛
- القدرة على التفاوض ؛
- القدرة على التنظيم والتعامل مع الصراعات وحلها.

كفايات مرتبطة بالبعد التثقيفي وهي القدرة على استخدام

- اللغة والرموز والنص بشكل تفاعلي ؛
- المعرفة والمعلومات بشكل تفاعلي ؛
- التكنولوجيا بشكل تفاعلي.

كفايات مرتبطة ببُعد التأهيل وهي ذات صبغة إستراتيجية، وهي القدرة على

- تصور العمل في إطار شمولي ؛
- تصميم وقيادة مشاريع الحياة والطموحات الشخصية ؛
- الدفاع عن الحقوق والمصالح وإبراز جوانب القصور والاحتياجات.

أما الحكامة الجيدة فإن تنزيل مقوماتها المرتكزة على الشفافية والنجاعة والمشاركة والمحاسبة لا يمكن إنجاحه إلا باعتماد نظام وطني للجودة يعتمد على مرجعية وطنية للجودة ويهدف إلى نشر ثقافة الجودة لدى جميع الفاعلين، والتحكم في صيرورات الاشتغال على جميع المستويات، وإرساء دينامية لتحسين التعلمات مبنية على استثمار نتائج البحوث والدراسات الوطنية والدولية.

وعليه فان كل هذه المقومات سواء الاجتماعية أو الاقتصادية أو الثقافية أو المؤسساتية ينبغي أن نكون قادرين على تنزيلها في منظومة التربية والتكوين كمنظومة مركبة ومعقدة وكنسق متكون من عدة وظائف ومهام. لكن هذه الوظائف لايمكن أن تتحقق إلا بتحديد الكفايات الأساس التي تستجيب لهذه الوظائف والمهام وهي من الأمور التي ينبغي الاشتغال عليها في تنزيل الرؤية الإستراتيجية. وهي كفايات لا يمكن بلوغها إلا إذا كان لدينا منهاج وطني واضح يضمن الوصول إلى تحقيق هذه الوظائف والمهام من خلال تحديد هذه الكفايات التي استعرضناها سابقا، والمعارف المستمدة من المشروع المجتمعي للبلد، وإعداد وبلورة برامج وكتب مدرسية ووسائل وأدوات تعليمية وتجهيزات وتنظيم الزمن المدرسي وإرساء نظام وآليات للدعم الاجتماعي والنفسي، وهذه هي العناصر الأساسية التي ستمكن المدرسة من تخريج المواطن الصالح الذي يريده المجتمع والذي سيحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلد.

كلمة الدكتور محمد الدريج

أستاذ بجامعة محمد الخامس - الرباط

« أي دور للرؤية الإستراتيجية في البحث التربوي بالمغرب »

محاور العرض

أولا : تقديم : أهمية الموضوع وملاحظات وتساؤلات تمهيدية.

ثانيا : العلاقة بين الساسة صناع القرار وبين الباحثين ومعيقات توظيف نتائج البحث التربوي وتنزيل مقررات الرؤية الإستراتيجية في إصلاح التعليم وتطوير مناهجه.

أولا : تقديم - أهمية الموضوع وملاحظات وتساؤلات تمهيدية

يتأثر تجديد المناهج التعليمية، بالعديد من العوامل الداخلية والعوامل الخارجية، فمنها ما يرتبط بقصور المناهج السائدة، ومنها ما يرتبط بالتغيرات التي تطرأ على المجتمع أو تلك التي تصيب التلاميذ وأسرهم وبيئاتهم، أو التي تمس النظام التعليمي، بحكم تأثير ما يستجد على الساحة التربوية والعلمية محليا وعالميا.

- إن ما يفسر حدوث التطوير و الإصلاح في المجال التربوي، هو أن التربية والتعليم نشاط اجتماعي بالأساس، يؤثر فيه المجتمع ويتأثر به.

و بما أن المجتمعات تخضع باستمرار للتحول، فإن التربية كذلك، لابد أن تتطور باستمرار، مما يسمح لها بالتكيف مع الاحتياجات الجديدة. ومن هنا يكون من الخطأ الاعتقاد في إمكانية الانتهاء إلى نموذج مثالي للمنهاج، ذلك أن الأنظمة التعليمية تعمل على التلاؤم باستمرار مع التغيرات في الاحتياجات و الناتجة عن تحول المجتمعات و المؤسسات... بما فيها المؤسسات العلمية...

- كذلك من دواعي التطوير، الضغوط التي تمارس من خلال المنظمات و البنوك ووكالات تمويل مشاريع التنمية الدولية أو من خلال بعض الجامعات ذات الصيت العالمي أو من خلال الشركات متعددة الجنسيات أو مكاتب الدراسات ومن يرتبط بها من ذوي المصالح... أو مباشرة من بعض الحكومات...

مما ورد في الرؤية الإستراتيجية حول البحث العلمي :

النهوض بالبحث العلمي والتقني والابتكار : اعتبارا لكون البحث العلمي يحتل مكانة إستراتيجية في تحقيق التطور، الاقتصادي والاجتماعي...، وتعزيز قدرتها التنافسية عالميا، فإن المدرسة، مدعوة لتطوير نظامها في البحث العلمي، للانخراط في المسار التطوري. إن بلوغ الأهداف المتوخاة بخصوص تنمية البحث العلمي، يقتضي اعتماد سياسة استشرافية، أهم ركائزها : - ترسيخ ثقافة البحث منذ التعليم المدرسي، - الاعتماد على نتائج البحث في مختلف المجالات التقنية، والإنسانية...، من أجل الرفع من جودة المناهج والبرامج، ولاسيما في الثانوي التأهيلي، وكذا على مستوى التعليم العالي، وكذا الارتقاء بتكوين الفاعلين التربويين.

(انظر : الرافعة الرابعة عشرة : النهوض بالبحث العلمي والتقني والابتكار، في الرؤية الإستراتيجية)

والسؤال الآن أين تكمن أهمية البحث العلمي والتربوي خاصة، في صنع السياسات التعليمية عموما واتخاذ القرارات المرتبطة بإصلاح التعليم وبتطوير وتجديد المناهج التعليمية على الخصوص؟

وما الدور الذي يمكن أن يلعبه المجلس الأعلى للتعليم والرؤية الإستراتيجية للتربية والتكوين بهذا الخصوص ؟

نعتقد وكجواب مبدئي وأولي أن هذه الأهمية تكمن في :

1 - توثيق الصلة بالقضايا والمشكلات التعليمية المطروحة واختيار الوقت المناسب لصنع القرار ودراسة مدى ملاءمته للظروف وللحاجيات والأولويات ؛

2 - تقليل المخاطر الناتجة عن القرارات الارتجالية والظرفية، لأن صنع القرار مسالة جد هامة، أنها اختيار راشد وحكيم بين بدائل اختيار لا بد أن يستند إلى المعرفة وبالتالي إلى نتائج البحث العلمي ؛

3 - كما تكمن أهمية هذا الموضوع في بيان كيف يمكن لتخطيط الاستراتيجيات أن يحرص على تحقيق تلك الأدوار، وأن تتجاوز الأنظمة التعليمية بالتالي ما نلاحظه من قطيعة بين الإصلاح وبين البحث التربوي وتضييق الفجوة بينه وبين صنع السياسات التعليمية ؛

4 - تمثل العلاقة بين البحث التربوي والسياسة التعليمية والبرامج الإصلاحية، فجوة وربما قطيعة تناولها العديد من الباحثين، ولكنهم لا يتناولون دائما سبل وآليات (والقوانين التطبيقية) معالجتها خاصة، فيما يتعلق بالتنظيمات التربوية وبالمناهج التعليمية ؛

5 - انطلاقا من طبيعة الدور الذي يقوم به التخطيط الاستراتيجي(نموذج المجلس الأعلى للتعليم)، وأساليب إعداده واشتغاله (مبدئيا بناء على المنهجية العلمية المنظمة)، يمكن أن يكون عاملاً مهماً في تضييق تلك الفجوة، بحكم قربه من صانعي السياسة و بحكم طبيعة عمله في التنظيم التربوي والإداري والتقني، وقربه أيضاً من الباحثين بفضل تشكيلته والمهام الموكولة إليه ؛

6 - لعل أول سؤال يجب طرحه فيما يخص العلاقة بين البحث العلمي / التربوي وبين تجديد مناهج التعليم هو إلى أي حد تستفيد مناهجنا وطرقنا ووسائلنا... في التعليم، مما يجري حولنا ومن تطورات يشهدها العالم في شتى المجالات وخاصة في المجال العلمي، وكيف تؤثر في المدرسة ؟

نحن في العادة نتحدث عن الأسس الفلسفية والأسس المعرفية والنفسية والاجتماعية للتنظيمات التربوية ولبناء المناهج وتطويرها، فكيف يحدث ذلك وهل يحدث أصلا في منظومتنا التعليمية ؟

وهل هناك مواكبة فاعلة للتطورات العلمية وللنظريات و الباراديكمات المعاصرة ؟

7 - ويمكننا أن نلاحظ منذ الآن، وكجواب عن هذا السؤال، عدم وضوح الأسس الفلسفية والعلمية (المعرفية والاجتماعية والنفسية / التربوية...) لبناء المناهج وخاصة عند التطبيق وعلى المستوى العملي الإجرائي ؛

8 - كما أن هذه الأسس وعلى الرغم من توفرها الضمني بل وحضورها بشكل عام وفي بعض الأحيان بشكل غامض، في النصوص والوثائق الرسمية وإلى حد ما في الكتب المدرسية...، لا تشكل دائما إجماعا وطنيا مما يؤثر حتما في تحديد الأولويات واختيار غايات وأهداف منظومة التربية والتعليم وبرامج إصلاحها.

ثانيا - العلاقة بين صناع القرار والباحثين ومعيقات توظيف نتائج البحث التربوي وتنزيل ما ورد في الرؤية الاستراتيجية بخصوصه

1 - عوامل تعثر توظيف نتائج البحث العلمي في الإصلاح

<u>أولا : العامل السياسي</u>

- نلاحظ أن السلطة السياسية لا تلجأ دائما لنتائج البحوث العلمية، خاصة إذا رأت فيها ما يمكن أن يتعارض مع توجهاتها وربما مع مصالحها، أما إذا حدث العكس فإنها قد تجعل من نتائج البحوث وسيلة لتبرير اختياراتها وقراراتها.
- كما نلاحظ اختلاف العقلية و الخلفية العلمية في أسلوب العمل والمنهجية والالتزام المهني... ما بين المسؤولين/ صناع القرار وما بين الباحثين.
- ما يميز اتخاذ القرار ضرورة الاستجابة السريعة وعدم الصبر... في حين أن عمل الباحثين يتطلب بعض الوقت ويتميز بالبطء والحذر...

-طبيعة النظام السائد من حيث تطبيق المركزية واللامركزية

- نتائج البحوث العلمية وما تتضمنه من فهم وتحليل وتقويم ونقاش، وخاصة عندما يتعلق الأمر بتطبيقها جهويا ومحليا) ؛
- عدم تقبل المشاركة ؛
- مقاومة التغيير ؛
- البحوث تتناول في العادة وتوخيا للدقة، جانبا جزئيا من الموضوع وبنوع من التخصص ومن التحديد، وتشتغل على عينة صغيرة وتركز على بعض الأدوات مثل الاستبيان أو الاختبارات... في حين أن صاحب القرار الذي يروم الإصلاح والذي يتعامل مع قضايا

شائكة ومعقدة كأزمة التعليم مثلا مفروض عليه النظرة الشمولية والأخذ بالاعتبار، الظروف المجتمعية والضغوط السياسية والمالية والظرفية الدولية.

- قد تصاغ نتائج البحوث بمفاهيم وعبارات صعبة وقد تكثر من البيانات والإحصاءات والجداول...في حين يكون السياسي في حاجة لإجابات وحلول إجرائية وواقعية ؛
- البحوث في الغالب ما تكون فردية لغاية الحصول على شهادة وللترقية المهنية، و قليلة هي البحوث الجماعية، ومن هنا ربما تشكيك البعض في موضوعيتها ونزاهتها، ويلجؤون إلى مكاتب الخبرات الأجنبية... ؛
- مشكلة الإحصائيات : قلة، تضارب، تضخيم... ؛
- مشكلة الإطلاع على البيانات وفي الحق الوصول إلى المعلومة.

<u>ثانيا : إشكالية الأولويات / التدابير ذات الأولوية</u>

1 - غياب مفهوم الأولويات وعدم الاتفاق بين المسؤولين والباحثين حول أولويات الإصلاح وحول أهمية مواضيع البحث ذات الأسبقية و الاستعجال، ويبقى دائما ما قد يتوصل إليه الباحثون من نتائج رهين بالتشريعات التطبيقية والتي هي من اختصاص المنتخبين وصناع السياسة التعليمية في نهاية المطاف.

ومما يعمق هذه الإشكالية :

2 - غياب مخططات وشبكات البحث : نلاحظ ضعف العلاقة والتواصل بين الجامعات وبين مؤسسات التكوين ومراكز البحث...ومن نتائج ذلك ضعف التعاون، تكرار البحوث، انعدام التراكم، الابتعاد عن المواضيع ذات الأهمية وضياع الوقت في القضايا الهامشية...)

3 - انعدام أو ضعف الوسائط المعرفية (نشير إلى أن المجلس الأعلى مطالب بهذا الدور) والتي يكون من مهامها الرئيسة توصيل أولويات العمل والبحث من صناع القرار إلى الباحثين ونقل نتائج البحث العلمي لتكون أولويات للسياسة التعليمية وللإصلاح... إذن الوسيط يمكن أن يوجه البحوث ومن جهة أخرى يحدد أو على الأقل يبلور أولويات السياسة التعليمية.

نظرا لضعف التواصل وان الجهات العلمية لا تبذل الجهد الكافي لنشر وتبليغ نتائج بحوثها العلمية، والجهات المسؤولة ليس لديها لا الوقت ولا التخصص الكافي...

لذلك نقترح تطوير الوسائل وقنوات تفعيل دور الوسيط :

- بالإكثار من المنشورات المحكمة واللقاءات والمؤتمرات والبرامج الإعلامية...
- إنشاء شبكات ومنصات المعلومات (نذكر بمنصة وضعتها وزارة التعليم العالي تحت مسمى أطروحتي فضلا عن موقعها وموقع وزارة التربية الوطنية وغيرها على الانترنيت...)

وبهذا الخصوص تقترح الرؤية الإستراتيجية :

- إرساء شبكة معلوماتية شاملة لجميع أعمال البحث والدراسات المنجزة على الصعيد الوطني، والتقارير والدراسات والملتقيات الدولية الرائدة في مختلف مجالات البحث العلمي والتقني والابتكار.
- كما نقترح أن تتولى الوكالة الوطنية لتقويم وضمان جودة مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي (aneaq) فضلا عن المجلس الأعلى للتعليم، المحدثة مؤخرا، بعض مهام الوساطة بين الباحثين عموما وبين المسؤولين صناع القرار في وزارة التربية الوطنية.

ثالثا : طبيعة قطاع التربية والتعليم

- طبيعة متشابكة - معقدة - كثرة العوامل والمتغيرات - صعوبة المفاهيم وتعدد التعاريف، وتضارب النتائج... ؛
- اعتبارات أخلاقية خاصة في البحوث الميدانية ؛
- صعوبات القياس وقلة أدوات القياس أو ضعفها (الاختبارات...) التي تتصف بالصدق والثبات... ؛

رابعا : عدم الاستقرار العلمي والقطيعة بين المجتمعات العلمية نفسها

الفجوة والجفاء ليس فقط بين السياسيين والباحثين، بل ما نلاحظه في الحقيقة هو ازدياد الشكوى من القطيعة في النشاط التربوي كتعبير عن مشكل الهوة التي تفصل بين نتائج البحوث والنظريات العلمية عموما وبين ممارساتنا خاصة على مستوى تكوين المدرسين.

كما نجد من يتحدث بمرارة عن القطيعة بين المجتمعات العلمية نفسها، والتي من المفروض أن تنضج النظريات وتنشأ النماذج في أحضانها.

إضافة إلى مشكل استيراد عدد من النماذج الأجنبية وإنزالها في سياق غير سياقها... وما دور الجهات الأجنبية الممولة للبحث من منظمات دولية ومكاتب للدراسات والتي قد تفرض على الباحثين المحليين والمسؤولين عن الشأن التربوي نماذج معينة، تلائم أجندتها ولا تساير بالضرورة الأولويات الوطنية والحاجيات الحقيقية للمواطنين؟

المراجع :

1. المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، (2015) : « الرافعة الرابعة عشرة : النهوض بالبحث العلمي والتقني والابتكار، من الرؤية الإستراتيجية » ؛
2. الدريج محمد، (2003)،" الكفايات في الكتاب الأبيض : غموض في المفاهيم و غياب النموذج"، مقالة في جريدة الأحداث المغربية عدد 1775 بتاريخ 8/12/2003، الدار البيضاء ؛
3. الدريج محمد، (2004) : " التدريس الهادف "، كتاب من منشورات دار الكتاب الجامعي، العين، الإمارات العربية المتحدة ؛
4. الدريج محمد، (2005): "تطوير مناهج التعليم: معايير علمية، متطلبات الواقع أم ضغوط خارجية"، كتاب من منشورات سلسلة المعرفة للجميع، العدد32، الرباط ؛
5. الدريج محمد (2014) : «تطوير المناهج الدراسية والتحولات في المشهد التربوي المعاصر»، دراسة نشرت في العديد من المواقع الالكترونية التربوية. http://www.dafatiri.com/vb/showthread.php?509166 ؛
6. السيدة محمود إبراهيم سعد (2011): المخطط التعليمي: دوره في ربط البحث بصنع السياسة التعليمية » مكتبة الأنجلو المصرية ؛
7. سيف الإسلام علي مطر : «العلاقة بين البحث التربوي وصنع السياسة التعليمية»، دراسة تحليلية لبعض عوامل الاتصال والانفصال، مجلة دراسات تربوية، الجزء الثاني، مارس 1986 ؛
8. سيف الإسلام علي مطر : «السياسة التعليمية»، يوليوز، 2006 ؛
9. سعود هلال الحربي : «صنع السياسة التعليمية بدولة الكويت في ضوء الخبرات العالمية المعاصرة»، رسالة دكتوراه، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، 2005 ؛

1. Guba, EG et Lincoln, YS (1994), «Les paradigmes concurrents dans la recherche qualitative» : 105-117, dans Denzin, NK et Lincoln, YS (eds.), Le manuel Sage de la recherche qualitative, Thousand Oaks, Londres et New Delhi, Sage Publications.

2. Guba, E. G. et Lincoln, Y. S. (2005). «Controverses Paradigmatiques, Contradictions et Confluences»: 191-215, in Denzin, N. K. et Lincoln, Y. S. (sous la direction de), Le Manuel de Recherche Qualitative, Thousand Oaks, Londres et New Delhi, Sage Publications.

كلمة الدكتور أبو زيد المقرئ الإدريسي

نائب برلماني

« الرؤية الاستراتيجية والسياسة اللغوية »

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

أقول وبكل صراحة وصدق، وبعد عشرين عاما داخل هذه المؤسسة الموقرة، أن هذه الرؤية الاستراتيجية التي نسوق لها اليوم من داخل الجهاز التنفيذي للدولة، مازالت بالنسبة إلي مجرد إعلان نوايا، لا يمكن الوثوق بها، نظرا للإرث الثقيل وللمسار العملي الذي نمضي فيه واقعيا والى حين إقرارها وتنزيلها وتفعيلها لن أغير رأيي، أبدأ بالتذكير بمغالطتين كبيرتين تمارسان في تغطية وتبرير الانتكاسة التعليمية في المغرب ؛

أولا : الخلط المتعمد منذ الاستقلال والى اليوم في خطاب الاجهزة التنفيذية بين "لغة التدريس" "وتدريس اللغات".

ثانيا : التورية (بالمعنى البلاغي للكلمة) عن "اللغة الفرنسية" بعبارة "اللغات الاجنبية"، إذ يمكن لأي ملاحظ أن يأخذ قلما ويستعرض أرشيف الاوراق الرسمية للدولة المغربية، ويضع بكل ثقة خطا على "اللغات الأجنبية" ويكتب بدلها "اللغة الفرنسية "فتنجلي الصورة العملية والمآل الصحيح لما يراد.

وهاتان المغالطتان هما مفتاح كشف المستور في السياسة اللغوية الفاشلة، والتي أثمرت الى اليوم نتائج كارثية في أدائنا التعليمي وانعكاساته الحضارية.

ويمكن على ضوء هاتين المغالطتين أن نكشف الحقيقة التالية : إن التخبط الظاهر الذي يكتب عنه الجميع والذي أدانه الاستاذ الدريج قبل قليل، هو تخبط من باب الغمامة التي تغطي حقيقة ثابتة وقارة، أن هناك سياسة إرادية عليا ثابتة الخطى للتمكين للفرنسية، والارتداد على كل مطالب الحركة الوطنية التي قادها أمثال علال الفاسي والمختار السوسي الى محمد عابد الجابري مرورا بالشهيد عمر بن جلون وغيرهم. فهل هؤلاء بلغة خطاب الانتكاسة هم "عروبيون" و"قوميون" و"أحاديون"، وغيرها من مفردات الخطاب الذي أصبحنا نسمع ؟

لكي أفهم مايجري، أتوجه الى السيد الوزير المكلف بالقطاع من موقع تخصصي في اللسانيات ومن موقع مسؤوليتي داخل هذه المؤسسة الموقرة، لأسأله :

- في المغرب علماء متخصصون في السياسات اللغوية والتخطيط اللغوي وآراؤهم مناقضة للسياسة اللغوية الرسمية ولا أحد منهم في الهيئات الاستشارية المعنية في الموضوع ؟ !
- في المغرب هيئات وجمعيات للدفاع عن اللغة الوطنية وترشيد الحقل اللغوي، أنتجت آراء في الاتجاه المعاكس للسياسة اللغوية الرسمية. ويحضر معنا اليوم الائتلاف الوطني للغة العربية، وهذه مذكرته ومقترحاته في الموضوع.

- في المغرب ومنذ الاستقلال، نظمت مناظرات وطنية حاشدة لمناقشة المسألة التعليمية وفي صلبها المسالة اللغوية، من مناظرة المعمورة الى مناظرة مراكش مرورا بمناظرة إفران، وكلها تصب في الخط المعاكس للسياسة المذكورة.

- هل لنا أن نفهم من الحكومة كيف تم الاجهاز على مشروع أكاديمية محمد السادس للغة العربية على مدى أربعة عشر عاما ؟ .وأخشى أن يكون مصيرها في مشروع قانون المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية كمصيرها فيما قبل. والذين يموهون اليوم أن المجلس سيكون بديلا عنها، ها هو نص مشروع القانون المقدم والذي تجب مناقشته بعيدا عن تفاصيل تدبيره المالي والإداري، بالذهاب رأسا إلى صلاحياته المحددة بكل وضوح في الباب الثاني، حيث يمكن أن نقرأ المفردات المفتاح، لنلاحظ غلبة مفاهيم من قبيل (اقتراح، تقديم توصيات، انجاز دراسة، تتبع ورصد، ابداء الرأي، تيسير التشاور...). أي أننا أمام هيئة بعيدة حتى عن أن تكون هيئة استشارية، هي هيئة تقوم بما تقوم به مكاتب الدراسات دون أن يعمل بمخرجاتها، إذا كان المعتمد في الاخير هي مكاتب الدراسات الاجنبية، وهذه حقيقة مجلس طالما انتظره المغاربة وقيل عنه الكثير.

وفي المقابل : لنأخذ مثال الاكاديمية الفرنسية التي تأسست منذ خمسة قرون، والتي لها سلطة حقيقية من قبيل السلطة التي نجح واضعو قانون أكاديمية محمد السادس، أن يوصلوا شيئا منها على مستوى النص. ولعل هذا هو السر وراء عدم إخراج هذه المؤسسة للوجود إلى اليوم.

- هل لنا أن نفهم في هذه المؤسسة التشريعية، كيف أن أي توصية صادرة عن المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي أو سابقه "اللجنة الملكية للتربية والتكوين"، حول تعزيز مكانة اللغة الفرنسية تحت مسمى الانفتاح على اللغات الأجنبية، إلا ويتم تنزيلها على الفور وبكل سرعة وبحماس كبير. فاليوم على صعيد الوزارة هناك 17 إجراء متعلقا بالتمكين للغات، تخص اللغة الفرنسية، وفي المقابل هناك 4 إجراءات فقط متعلقة باللغة العربية وهي إنشائية عامة غير قابلة للتنفيذ، وصفر إجراء للأمازيغية.

أتذكر هنا يوم اقترح "ميثاق التربية والتكوين" تنزيل تدريس اللغة الفرنسية من المستوى الثالث ابتدائي الى المستوى الثاني فطبق الإقتراح على الفور في السنة الموالية، في حين أن أكاديمية محمد السادس ظلت تنتظر هي وغيرها من الاقتراحات التي تعنى أية لغة أخرى غير الفرنسية.

كيف يمكن تجاهل تقارير دولية نصحت المغرب منذ الستينات بربط التنمية باللغة الوطنية ولصالح من ؟ وأذكر هنا، أول تقرير للبنك الدولي ذكر ذلك سنة 1962. وهو تقرير الصادر عن مؤسسة دولية لا علاقة لها بالدين ولا بالهوية ولا باللغة العربية، فقد جاء فيه أن المغرب لكي يتقدم اقتصاديا عليه اعتماد اللغة الوطنية. وهناك باحث معروف في العالم، لكننا نحن دائما نهمش رجالاتنا، كتب كتيبا بعنوان "اللغة والتنمية" هو للدكتور عبد القادر

الفاسي الفهري، برهن فيه على أنه لتخفيض التكاليف ولتقوية الاقتصاد الوطني، ينبغي الرجوع الى اللغة الوطنية.

كيف يمكن تجاهل تقارير وطنية ربطت بين ظاهرة التأخر الدراسي بمعدل خمس سنوات ونصف، للحصول على البكالوريا، وبين الازدواج اللغوي القسري الذي ترتفع كلفته المادية والبيداغوجية والزمنية. وهنا أشير الى الدكتور إدريس الكتاني الذي استطاع بمجهوده الخاص أن يحصل على تقرير (بقي سريا ؟) أنتجته وزارة التربية الوطنية في الثمانينات ؟

لماذا بقي هذا التقرير الى يومنا هذا سريا ؟ لاندري لماذا ! هل لأن هذا الوضع سببه هو الازدواج اللغوي ؟

كيف يتم تجاهل دراسات علمية أثبتت في علم الاجتماع اللغوي، أن فرض الفرنسية قسريا هو المسؤول عن تخريج نخبة صغيرة فوقية تحتكر السلطة والثروة، وترتبط بمصالح دولية وفرنسية. وفي المقابل يقصى بقية أبناء الشعب في القرى والجبال والصحاري. لقد تبين لنا بالملوس في نظام مباريات الولوج لعدد من التخصصات، أن الفرنسية تحولت إلى أداة للإقصاء الممنهج للشرائح العريضة لأبناء الشعب المغربي، وأن الفرنسية أضرت باللغة الوطنية لفائدة التمكين للغة الاستعمار القديم.

لقد طبقنا سياسة تعليم عرجاء على مدار نصف قرن، لكن عوض أن نجبر الرجل المكسورة، اليوم نحن نكسر الرجل السليمة لنسلم تعليمنا الى الكساح ببرنامج البكالوريا الفرنسية، والذي جندت له موارد بشرية ومالية هامة. لنخلق بذلك مغربين متباعدين ومتباغضين في العقود المقبلة، وللإيهام بأن النجاح مرتبط بالفرنسية في التعليم.

لننظر ماذا سينتج بعد هذا القرار ؟ وضع أسوأ مما نحن فيه،ماذا يعني إصدار توجيهات إلى المندوبين والمدراء بإعطاء أحسن حجرة وأحسن الاساتذة وأفضل التوقيت لفائدة تلاميذ البكالوريا بالفرنسية (المسماة زورا الدولية) ؟

وبين يدى دراسة حول المسالة اللغوية في التعليم تقول: عشرون دولة الأولى في العالم، تدرس بلغتها الوطنية. هل هي صدفة ؟ وهل صدفة أخرى أن تكون الدول المتأخرة في العالم لا تدرس بلغتها الوطنية ! ؟

ختاما أقول وبكل ألم : نحن أخطأنا مرة أخرى موعدنا مع التاريخ، تحت ضغط المانحين والمقرضين والهيمنة الفرنكفونية. أما كل الكلام الجميل الذي قيل، فيمكن القول عنه أنه "تزويق".

والحقيقة أننا ماضون نحو الانتكاسة والردة عن كل المبادئ التي اجمع عليها رواد الحركة الوطنية الذين مضى أغلبهم الى ربهم ومازال بعضهم ينتظر، وما بدلوا تبديلا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

كلمة السيد حسن عديلي

نائب برلماني وعضو مجلس جهة مراكش آسفي

الرؤية الاستراتيجية وأدوار الهيئات الترابية «مجالس الجهات نموذجا»

إن الحديث عن الأدوار التي يمكن أن تلعبها الجماعات الترابية وتحديدا مجالس الجهات في تفعيل الرؤية الاستراتيجية يصطدم بصعوبة منهجية، باعتبار التباين الواضح بين مرجعيتي كل موضوع، واللتين أنتجتا في سياقين مختلفين تماما، فالرؤية الاستراتيجية هي محاولة أخرى من بين محاولات سابقة لإصلاح منظومة التربية والتكوين التي لا زالت تعاني أعطابا حقيقية وجوهرية عميقة، في حين تخضع الجماعات الترابية لقوانين تنظيمية أفرزها سياق مختلف ومغاير يستهدف إحداث بعض التغيير في التنظيم الترابي للمملكة، يقوم على جهوية متقدمة يتوسع مجال اختصاصها في علاقتها بالمركز، غير أن هذا التباين لا يمنع تلمس الأدوار الممكنة بالنظر للاعتبارات التالية :

أولا : لأن الجهة هي المجال الترابي الذي يفترض أن تنزل فيه الرؤية الاستراتيجية لأي سياسة عمومية في أي مجال من المجالات ؛

ثانيا : لأن إمكانية تطوير وتجويد تلك العلاقة قائمة مادام الورش التشريعي مفتوحا - وهو بطبيعته مفتوح دائما- خاصة إذا علمنا أن المؤسسة التشريعية مقبلة على مناقشة مشروع القانون الإطار للتربية والتكوين من جهة، وأن القوانين التنظيمية للجماعات الترابية تبقى قابلة كغيرها من القوانين للمراجعة والتعديل وفق المساطر المعتمدة ؛

ثالثا : ان الكل اليوم بات مقتنعا بأن النموذج التنموي ينبغي أن يتأسس على ركيزتين أساسيتين ؛ التربية والتكوين من جهة، والجهوية المتقدمة من جهة أخرى، فالأولى هي مدخل التنمية الحقيقية ومحركها، والثانية هي الإطار الترابي الأنسب لتنزيلها ورعايتها، ولنا في تجارب الدول المتقدمة بالمثال الناصع لنجاح هذه الثنائية.

لمناقشة أكثر عمقا لهذا الموضوع، أسوق الأسئلة التالية :

أي موقع للجماعات الترابية وخاصة مجالس الجهات ضمن الرؤية الاستراتيجية ؟

وأي موقع لقضية التربية والتكوين بالنسبة للجهات والجماعات الترابية ؟

وأخيرا أي أفق لهذه العلاقة ؟

جوابا عن السؤال الأول، نؤكد أن استدعاء الرؤية الاستراتيجية للجهات والجماعات الترابية لم يخرج في الغالب عن منطق إعلان النوايا، والذي جسدته عبارات عامة من قبيل "مراعاة التوجهات والاختيارات التي يسلكها المغرب ومنها الجهوية المتقدمة" والحديث عن "أهمية مساهمة الجماعات الترابية في مجهود الزامية التعليم الأولى وتعميمه" والإشارة إلى "أهمية مساهمة الجماعات الترابية في التمكين للأوساط القروية والشبه الحضرية من شروط التمدرس".

كما أن إشارة بعض مضامين الرؤية الاستراتيجية لدور مأمول للجماعات الترابية في تنويع مصادر تمويل التعليم كان عابرا ولم يستند لمقاربة واضحة تفصل في طبيعة هذا الدور وشكله وطرق تفعيله، وفضلا عن ذلك، وفي سياق الحديث عن آليات إرساء الحكامة، أخضعت الرؤية الاستراتيجية تدخلات المجالس الترابية في مجال التربية والتكوين، على قلتها ومحدوديتها وسطحيتها، لآليات الضبط بواسطة معايير ملزمة (الرافعة 15)، في مقابل تكريس هيمنة الدولة المركزية في تحديد الاختيارات والآليات المؤسساتية والتتبع والتقييم والمحاسبة، معتبرة أن أي دور موسع للجماعات الترابية يستلزم مراجعة مسبقة للقوانين التنظيمية للجماعات الترابية في الشق المتعلق بادوار الجهات والجماعات، من اجل إرساء ما تسميه آليات الشراكة والتمويل والتعاون والتكامل، والذي لا يقتصر على الدعم والتمويل والتشاور.

وبخصوص السؤال المتعلق بموقع المسالة التعليمية بالنسبة للجماعات الترابية، فيمكن الإحالة مباشرة إلى القانون التنظيمي 111.14 المنظم لمجالس الجهات، والذي ينص في المادة 82 على اختصاص ذاتي واحد ووحيد، يتعلق بإحداث مراكز جهوية للتكوين المهني، دون أن يجعل للمجلس أي دور في تدبير تلك المراكز أو تسييرها أو تحديد المسالك التكوينية التي ستعتمدها، في حين نجد في دولة كألمانيا أن غرف التجارة والصناعة هي المختصة بتدبير كل ما يتعلق بالتكوين، المهني بدء من استقبال المتدربين وتكوينهم، مرورا بمواكبتهم أثناء التدريب داخل المقاولات، وانتهاء بمنحهم شواهد التخرج وإدماجهم في سوق الشغل، وهو ما مكن من إدماج 93 % من الخريجين خلال سنة 2017.

أما بالنسبة للاختصاصات المشتركة بين الدولة والجهة، فتؤطرها المادة 91 من القانون التنظيمي المشار إليه، وتهم مجال البحث العلمي التطبيقي، غير أن أي مبادرة جادة في هذا الإطار لم تر النور بعد بحسب المتتبعين، خاصة إذا كانت مبادرات من هذا النوع تظل مرهونة بإرادة السلطة المركزية بحسب ما تشير إليه المادة 92.

ومن جهة أخرى نصت المادة 94 من نفس القانون، أن التعليم يندرج ضمن الاختصاصات المنقولة لمجالس الجهات، وهو أمر مستبعد بالنظر للإشكاليات والتعقيدات القانونية المرتبطة بعملية نقل الاختصاص، فضلا عن الإكراهات الموضوعية المرتبطة بجاهزية المجالس الترابية وقدرتها على تحمل مسؤولية قطاع بهذه الأهمية والخطورة، وهنا اتخذ القانون التنظيمي خطوات احترازية حين تحدث عن مبدأي التدرج والتمايز في نقل الاختصاصات، وهو ما يعني أننا على مسافة بعيدة جدا من هذه العملية، لذلك لا تستطيع الجهة، رغم كل ما يقال عن الجهوية المتقدمة، أن تتجاوز دور الداعم لمجهودات الدولة، وتتسم تلك التدخلات في الغالب بمحدوديتها وطابعها التقليدي وغياب عناصر الجدة والإبداع والتميز.

إن أي أفق واضح للعلاقة بين المجالس الترابية والقائمين على المنظومة التربوية، يمكن من تحديد أدوار متقدمة لهذه المؤسسات الترابية في بناء وتنزيل سياسة تربوية قادرة على تحقيق النموذج التنموي المنشود، يستلزم توفر ثلاثة مقومات أساسية، أولها الإرادة السياسية الجماعية الحقيقية في ترسيخ وتطوير نموذج تنموي تشكل الجهوية مدخله الأساس، والثاني الإقرار أن أي إصلاح تربوي أو بيداغوجي أستنبت خارج السياق الجهوي محكوم بتكريس الفشل الذي عانت منه المنظومة لعقود طويلة، أما المقوم الثالث فهو الحاجة إلى نخب جهوية قادرة على القيام بالأدوار والمسؤوليات التي تناط بها، وهو ما لا يمكن أن يتحقق دون صيانة الاختيار الديمقراطي باعتباره الكفيل بفرز تلك النخب بطريقة طبيعية.

التوصيات

1. الحاجة لملائمة قانونية تحقق الالتقائية بين القطاعات المعنية بإصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي ؛
2. التسريع بإخراج قانون إطار لإصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي ؛
3. المطالبة بتقييم نتائج البرنامج الاستعجالي ؛
4. إيلاء الأهمية البالغة للبحث العلمي والتربوي في صنع السياسات التعليمية ؛
5. مراجعة السياسة اللغوية المعتمدة في مخرجات الرؤية بما يحقق المزاوجة بين متطلبات الحفاظ على الهوية الوطنية وتحقيق الانفتاح اللازم ؛
6. توفير السياسات التدبيرية الكفيلة بضبط اشتغال المنظومة ؛
7. إشراك مؤسسات الوساطة في تنزيل الرؤية الاستراتيجية ؛
8. المطالبة باعتماد نتائج البحث التربوي في سياسات وزارة التعليم ؛
9. ضرورة اعتماد اللغة العربية كلغة أم في التلقين المدرسي والجامعي لإنجاح إصلاح منظومة التربية والتعليم ؛
10. إعطاء أهمية قصوى لمنظومة القيم في إصلاح منظومة التربية والتكوين ؛
11. اعتماد توصيات المجلس الأعلى للتربية والتكوين حول منظومة القيم في تنزيل الرؤية الاستراتيجية وفي مضامين القانون الاطار ؛
12. الحاجة لأطر مرجعية موحدة ومؤطرة للسياسة التعليمية ببلادنا ؛
13. جعل الجهة شريك أساسي في عملية تأهيل وتطوير المنظومة التربوية ؛
14. مراجعة قوانين الجماعات الترابية بما يحقق التنزيل السليم لمقومات الرؤية في إطار الجهوية المتقدمة ؛
15. الحرص على توطيد جودة التعليم بتوطيد جودة تكوين الأساتذة والأطر ؛
16. مواصلة جهود توطيد حكامة القطاع بما يحقق النجاعة والفعالية وربط المسؤولية بالمحاسبة ؛
17. العمل على إعادة النظر في سياسات التكوين والتقييم المعتمدة ؛
18. إستثمار الدراسات والتوصيات الصادرة عن المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي في سن السياسات العمومية التربوية التعليمية ؛

19. اعتبار البحث العلمي مدخلا أساسيا لإصلاح التعليم بدل اللجوء إلى مكاتب الدراسات الأجنبية ؛
20. الحاجة إلى تدقيق إجراءات تنزيل الرؤية الاستراتيجية من خلال توضيح كيفية تطبيق ما جاء في الرافعات ؛
21. التوجه الإرادي إلى اعتماد اللغة الوطنية كمدخل للتنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية ؛
22. إعادة النظر في أدوار وإختصاصات الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين في ظل الجهوية المتقدمة ؛
23. الاهتمام بالبرامج المحلية و الجهوية بنسب معتبرة في بناء البرامج التعليمية ؛
24. الانفتاح على التجارب الدولية في التعاطي مع قضية التربية والتكوين وورش الجهوية ؛
25. الانتباه إلى ضرورة التنسيق بين قطاع التربية الوطنية و قطاع التعليم العالي لبناء سياسة تعليمية وسياسة لغوية واضحة ؛
26. التحذير من تداعيات إهمال التكوين في توظيف الموارد البشرية المكلفة بالتدريس، والتحذير من النتائج الكارثية للتعاقد على مستوى الأداء في ظل التحديات الراهنة ؛
27. تعميم برنامج تيسير في المناطق الأكثر هشاشة.

ألبوم صور
من اليوم الدراسي

منشورات الفريق

منشورات الولاية التشريعية التاسعة 2011-2016

حصيلة
السنة التشريعية الخامسة
2016 - 2015

حصيلة
فريق العدالة والتنمية
بمجلس النواب
- التقرير السنوي العام -

رحيل حكيم

مداخلات فريق العدالة والتنمية
في جلسات مناقشة

قافلة المصباح
في دورتها

قافلة المصباح
جميعاً ... لدعم أوراش الإصلاح

إشكاليات تطور القطاع الفلاحي
الواقع، الحلول والآفاق
يوم دراسي بمجلس النواب
16 أبريل 2014

قافلة المصباح
الدورة التاسعة
الجزء التاسع
"التنمية القروية
رهان العدالة المجالية"

قافلة المصباح
الدورة الثامنة
"خطوة..
لاستكمال البناء الديمقراطي"

دليل ناخبات ونواب فريق
العدالة والتنمية

قطاع الإشهار في المغرب،
بين واقع الممارسة وآفاق التطوير

المناطق الجبلية بالمغرب:
أية مقاربة تنموية ؟

المعين
في المنازعات الانتخابية البرلمانية

القوانين التنظيمية الخاصة
بالجماعات الترابية ورهان
تنزيل الجهوية المتقدمة

منشورات الولاية التشريعية العاشرة 2016-2021